

نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله
في

افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء

01 مارس 2002

الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

ما فتننا منذ تقلدنا الأمانة العظمى لقيادة شعبنا، والتي يعتبر القضاء من صميم مسؤوليتها،
نوجه حكومتنا والبرلمان، إلى الأهمية القصوى، التي نوليها لإصلاح القضاء وتحديثه، وتأهيله
للإسهام الفعال في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، الذي نسهر على تحقيقه.

وقد أبيناه اليوم، ومن خلال رئاستنا لافتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء، إلا أن نتوجه على
هذا المجلس، ومن خلاله إلى كافة أسرة العدل، بخطاب مباشر، يستهدف إبراز مدى المسؤولية
الجسيمة الملقاة على عاتق القضاة أنفسهم، في إصلاح الجهاز المؤتمن على العدل، الذي يتوقف عليه
كسبنا لرهان الديمقراطية والتنمية.

وإننا لنعبر أن قضاء راعيا كل الوعي بحتمية هذا الرهان، ومؤهلا لاستيعاب التحولات التي
يعرفها المغرب، لهو القادر وحده على رفع هذا التحدي، مواصلا ومعززا رسالته التقليدية، المتمثلة
في السهر على ضمان النظام العام، وتأمين السلم الاجتماعي، مستجيبا، في نفس الوقت، لمتطلبات
جديدة، تتمثل في ضرورة حرص القضاء على التفعيل والتجسيد الملموسين، لمفهوم ومضمون بناء
الديمقراطية ودولة الحق، بضمان سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، في جميع الظروف والأحوال.
كما يجب على القضاء أن يوفر الرؤية التوقعية الحقوقية المطمئنة والموضحة الضمانات التي
يكفلها القانون، معززا بذلك مناخ الثقة التي تعد حجر الزاوية للإقتصاد الليبرالي، مساهما في
النهوض بالاستثمار والنماء الإقتصادي.

لذا، حرصنا على إعادة الاعتبار للقضاء، وتأهيله، وتطهيره من كل النقائص والشوائب
المشينة: محددين، بكل حزم ووضوح. سبيل الإصلاح الذي لا مناص منه. وقد تحقق بالفعل تقدم لا
جدال فيه، حيث تم إيقاف مسلسل التدهور، والمضي قدما في عملية إعادة البناء وعصرنة العدالة،
مما مكن من تعزيز الاستقلال الفعلي للقضاء، وتقوية سلطته في تجسيد المساواة أمام القانون،
والإسراع في تنفيذ الأحكام.

وفيما أخذت المحاكم الإدارية والتجارية تعطى ثمارها في مجال ترسيخ سيادة القانون، سواء في علاقات الإدارة بالمواطن، أو في ميدان الأعمال، فقد تحققت، على المستوى التشريعي، إصلاحات هامة، في إنتظار أخرى هي في طريق الإنجاز، من شأنها استكمال بناء صرح العدالة، وتعزيز قدرات المحاكم للتغلب على البطء باعتماد القضاء الفردي، فضلا عن إضفاء البعد الإنساني على قانون السجون، وعصرنة القضاء الجنائي، وإعادة تأهيل المهن القضائية، وتحسين تكوين القضاة، وكافة الأعوان القضائيين، وكذا ظروف عملهم في العديد من المحاكم.

وبالرغم مما قطعناه من خطوات، فإن إصلاح القضاء لا يزال بعيدا عن الهدف الذي نتوخاه له، ودون الطموحات المشروعة المتقاضين وللمجتمع. ولذا فإننا مصممون على أن يأخذ تسريع النهج الإصلاحية وثيرته القصوى، فقد دقت ساعة الحقيقة، معلنة حلول وقت التعبئة الكاملة والقوية للقضاة، ولكل الفاعلين في مجال العدالة، للمضي قدما بإصلاح القضاء نحو وجهته الصحيحة، وإنتهاء زمن العرقلة والتخاذل والتردد والإنتظارية.

وفي هذا الصدد، يجب على المجلس الأعلى للقضاء أن يعزز المكتسبات، وينخرط، بكل حزم ووضوح، في هذا الورش الإصلاحية الكبير، مضطعا بمهامه الدستورية كاملة، في السهر على ضوابط وأخلاقيات القضاء، بالمعاقبة التأديبية الحازمة والصارمة، لكل الذين أثبتوا عدم أهليتهم لتحمل ما طوقوا به من مسؤوليات، بسبب تفریطهم وتجاوزاتهم، أو الذين أسأوا لسمعة القضاء بسلوكهم وتصرفاتهم، والذين ينسفون في لحظة واحدة، بانحرافاتهن الشائنة، ما تحقق من منجزات خلال سنوات من الكد والجهد.

كما ينبغي للمجلس أن يعمل، بنفس الحزم والعزم، على النهوض بدوره الأساسي في تعزيز الضمانات التي يكفلها الدستور للقضاة، معتمدا المساواة والتجرد في تدبير وضعيتهم المهنية، بناء على المعايير الموضوعية، المضمنة في نظامه الداخلي الذي حظي بمصادقتنا السامية، حريصا على مكافأة خصال النزاهة والاستقامة والاستحقاق، ونكران الذات والجدية والاجتهاد والشجاعة.

وإننا إذ ندعو المجلس لمضاعفة جهوده، لتوطيد إستقلال القضاء وتقويته، فإننا نؤكد بأن هذا الاستقلال لا يعد إمتيازاً مخولاً للقاضي، ليعمل بهواه، بمنأى عن كل محاسبة، بل ان مبدأ إستقلال القضاء يعد بالأحرى قاعدة ديمقراطية، لكفالة حسن سير العدالة، وضمانة دستورية، لحماية حقوق المتقاضين، وحقا للمواطنين في الاحتماء بقضاء مستقل ومحيد.

ولأننا حريصون على عدم تسخير هذا المبدأ كمطية لأغراض أخرى، فإن على المجلس أن ينأى بنفسه، وبصفة نهائية، عن كل النزاعات الفئوية المهنية، والانتخابوية الضيقة، والممارسات المنحازة، حتى يحقق لذاته الاستقلال اللازم، ويدرك بنفسه ويرسخ الوعي لدى الغير، بأن الاستقلال هو الشرط الملازم للمسؤولية، جاعلا مصلحة الأمة فوق كل إعتبار.

حضرات السادة

إن التعبئة الشاملة التي يتطلبها الورش الكبير لإصلاح القضاء، تستلزم المشاركة الفعالة والواسعة للقضاة فيه، وهنا يبرز الدور المنوط بالوحداتية الحسنية للقضاة، التي ننتظر منها، وفي

نطاق مهامها وأهدافها أن تواكب هذا الإصلاح وتدعمه بكل فعالية، متيحة بذلك لجميع القضاة الإسهام في تجديد الصرح المشترك للعدالة، وإضافة قيمة جديدة لبرامج التعاون الدولي والانفتاح على العالم القضائي، والتكوين المستمر وتحديث القضاء.

ولكي يتأتى للودادية ذلك، ينبغي لها أن تستيقظ من سباتها العميق، وأن تكف عن الحسابات والصراعات المتجاوزة، وتقوم بمراجعة وتحيين نظامها الأساسي، بما يكفل لها إستيعاب التطور الفكري، والتحولات التي يعرفها المشهد القضائي، وكذا تجديد هياكلها السيرة، بما يضمن لها تعبئة طاقات جديدة، وإناطة المسؤولية بها.

وبذلك تسترجع الودادية إشعاعها وتحمل من جديد مشعل إستقلال القضاء، والدفاع عن حقوق القضاة، وتحديد النهج القويم لعملها ولمساهمتها في إصلاح القضاء، الذي يوجد اليوم في قلب عملية تغيير المجتمع وتحديثه، ودمقرطته، وبناء دولة الحق والقانون، والنماء والتقدم، أي في صميم إختيارات إستراتيجية لا رجعة فيها، وتحديات مصيرية يجب على المغرب أن يرفعها، وهو ما لن يتم إلا بالمساهمة الحاسمة والفعالة للقضاء.

وإننا لنهيب بكل القضاة الحريصين كل الحرص على النهوض بمسؤوليتهم التاريخية، والمحافظة على شرف وكرامة الأمانة الملقاة على عاتقهم، أن يعملوا على مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي، واستعادة ثقتهم في سموخ وعظمة عدالة مستقلة، نزيهة، كفاءة وقوية، جديرة بما يرمز إليه إسمها من توفير واحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.